

تفسير البحر المحيط

@ 401 @ العلم بأنهم قالوا { بِهِ إِزْهَهُ } ولو كانوا عالمين بتأويل المتشابه على التفصيل لما كان في الإيمان به مدح ، لأن من علم شيئاً على التفصيل لا بد أن يؤمن به ، وإنما الراسخون يعلمون بالدليل العقلي أن المراد غير الظاهر ، ويفوضون تعيين المراد إلى علمه تعالى ، وقطعوا أنه الحق ، ولم يحملهم عدم التعيين على ترك الإيمان ، ولأنه لو كان : الراسخون ، معطوف على : □ ، للزم أن يكون : يقولون ، خبر مبتدأ وتقديره : هؤلاء ، أو : هم ، فيلزم الإضمار ، أو حال والمتقدم : □ والراسخون ، فيكون حالاً من الراسخين فقط ، وفيه ترك للظاهر . ولأن قوله : { كُلُّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا } يقتضي فائدة ، وهو أنهم آمنوا بما عرفوا بتفصيله وما لم يعرفوه ، ولو كانوا عالمين بالتفصيل في الكل عري عن الفائدة ، ولما نقل عن ابن عباس أن تفسير القرآن على أربعة أوجه : تفسير لا يقع جهله ، وتفسير تعرفه العرب بألسنتها ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا □ ، تعالى . .

وسئل مالك ، فقال : الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . انتهى ما رجح به القول الأول ، وفي ذلك نظر ، ويؤيد هذا القول قراءة أبي ، وابن عباس ، فيما رواه طاووس عنه : إلا □ ويقول الراسخون في العلم آمنة به . وقراءة عبد □ : وابتغاء تأويله إن تأويله إلا □ عند □ ، والراسخون في العلم يقولون . . ورجح ابن فورك القول الثاني وأطنب في ذلك ، وفي قوله صلى □ عليه وسلم (لابن عباس : اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) ما يبين ذلك ، أي : علمه معاني كتابك . وكان عمر إذا وقع مشكل في كتاب □ يستدعيه ويقول له : غص غوصاً . ويجمع أبناء المهاجرين والأنصار ، ويأمرهم بالنظر في معاني الكتاب . .

وقال ابن عطية : إذا تأملت قرب الخلاف من الاتفاق ، وذلك أن الكتاب محكم ومتشابه ، فالمحكم المتضح لمن يفهم كلام العرب من غير نظر ، ولا لبس فيه ، ويستوى فيه الراسخ وغيره . والمتشابه منه ما لا يعلمه إلا □ ، كأمر الروح ، وآماد المغيبات المخبر بوقوعها ، وغير ذلك . ومنه ما يحمل على وجوه في اللغة ، فيتأول على الاستقامة كقوله في عيسى { وَرُوحٌ مِّنْهُ } إلى غير ذلك . ولا يسمى راسخاً إلا □ من يعلم من هذا النوع كثيراً بحسب ما قدّر له ، وإلا □ فمن لا يعلم سوى المحكم فليس براسخ . .

فقوله { إِلَّا اللّٰهُ } مقتض بديهة العقل أنه تعالى يعلمه على استيفاء نوعيه جميعاً ، والراسخون يعلمون النوع الثاني ، والكلام مستقيم على فصاحة العرب . ودخلوا بالعطف في

علم التأويل كما تقول : ما قام لنصري إلاّ - فلان وفلان ، وأحدهما نصرك بأن ضارب معك ،
والآخر أعانك بكلام فقط . .

وإن جعلنا { وَرَسَخُونَ } مبتدأ مقطوعاً مما قبله ، فتسميتهم راسخين يقتضي أنهم
يعلمون أكثر من المحكم الذي استوى في علمه جميع من يفهم كلام العرب ، وفي أي شيء رسوخهم
إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع ؟ وما الرسوخ إلاّ - المعرفة بتعاريف الكلام ، وموارد
الأحكام ، ومواقع المواضع ؟ . .

وإعراب : الراسخين ، يحتمل الوجهين ، ولذلك قال ابن عباس بهما . .
ومن فسر المتشابه بأنه ما استأثر ا□ بعلمه فقط ، فتفسيره غير صحيح ، لأنه تخصيص لبعض
المتشابه . انتهى . وفيه بعض تلخيص ، وفيه اختياره أنه معطوف على : ا□ ، وإياه اختار
الزمخشري . قال : لا يهتدي إلى تأويله الحق الذي يجب أن يحمل عليه إلاّ - ا□ وعباده الذين
رسخوا في العلم ، أي ثبتوا فيه وتمكنوا ، وعضوا فيه بضرس قاطع . ويقولون ، كلام مستأنف
موضح لحال الراسخين ، بمعنى : هؤلاء العالمون بالتأويل يقولون آمنا به ، أي : بالمتشابه
. انتهى كلامه . .

وتلخص في إعراب { وَرَسَخُونَ } وجهان : . .

أحدهما : أنه معطوف على قوله : ا□ ، ويكون في إعراب : يقولون ، وجهان : أحدهما : أنه
خبر مبتدأ محذوف . والثاني : أنه في موضع نصب على الحال من الراسخين ، كما تقول : ما
قام إلاّ - زيد وهند ضاحكة . .

والثاني : من إعراب : والراسخون ، أن يكون مبتدأ ، ويتعين أن يكون : يقولون ، خبراً
عنه ، ويكون من عطف الجمل . .

وقيل : { الرَّسَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ } مؤمنو أهل الكتاب : كعبد ا□ بن سلام